



**S O C P A**

الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

## معيار المراجعة (٢٦٠): الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (٢٦٠)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

## المعيار الدولي للمراجعة (٢٦٠)

### الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

#### الفهرس

الفقرة	مقدمة
٣-١	نطاق هذا المعيار .....
٧-٤	دور الاتصال .....
٨	تاريخ السريان.....
٩	الأهداف .....
١٠	التعريفات .....
	المتطلبات
١٣-١١	المكلفون بالحوكمة .....
١٧-١٤	الأمر الواجب الإبلاغ بها .....
٢٢-١٨	آلية الاتصال .....
٢٣	التوثيق .....
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
٨-١أ	المكلفون بالحوكمة .....
٣٦-٩أ	الأمر الواجب الإبلاغ بها .....
٥٣-٣٧أ	آلية الاتصال .....
٥٤أ	التوثيق .....
	الملحق الأول: المتطلبات المحددة في معيار رقابة الجودة (١) ومعايير المراجعة الأخرى التي تشير إلى الاتصال بالمكلفين بالحوكمة
	الملحق الثاني: الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

## مقدمة

## نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار الدولي للمراجعة مسؤولية المراجع عن الاتصال بالمكلفين بالحوكمة عند مراجعة القوائم المالية. وعلى الرغم من أن هذا المعيار يُطبق بغض النظر عن هيكل الحوكمة في المنشأة أو حجمها، فإنه توجد اعتبارات معينة يتم تطبيقها عندما يكون جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة، وعند مراجعة المنشآت المدرجة. ولا يضع هذا المعيار متطلبات تتعلق باتصال المراجع بإدارة المنشأة أو ملاكها ما لم يكونوا مكلفين أيضاً بدور في الحوكمة.
٢. تمت صياغة هذا المعيار في سياق مراجعة القوائم المالية، لكنه قد يكون قابلاً للتطبيق أيضاً، بعد تكييفه حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة، على مراجعة معلومات مالية تاريخية أخرى، عندما يكون المكلفون بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد هذه المعلومات.
٣. اعترافاً بأهمية الاتصال المتبادل الفعال عند مراجعة القوائم المالية، فإن هذا المعيار يوفر إطاراً شاملاً لاتصال المراجع بالمكلفين بالحوكمة، ويُحدد بعض الأمور المعنية التي يجب إبلاغهم بها. وقد حددت معايير المراجعة الأخرى أموراً إضافية يجب الإبلاغ بها، تكمل متطلبات هذا المعيار (انظر الملحق الأول). وإضافة لذلك، يحدد معيار المراجعة (٢٦٥)<sup>١</sup> متطلبات معينة بشأن إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي يحددها المراجع أثناء المراجعة. وهناك أمور أخرى، لم يتطلبها هذا المعيار أو معايير المراجعة الأخرى، قد يكون من المطلوب الإبلاغ عنها بموجب الأنظمة أو اللوائح أو بموجب الاتفاق مع المنشأة أو بموجب متطلبات إضافية تنطبق على الارتباط، على سبيل المثال، المعايير الخاصة بهيئة محاسبية مهنية وطنية. ولا يمنع أي مما ورد في هذا المعيار المراجع من إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأي أمور أخرى. (راجع: الفقرات ٣٣٠-٣٦٤)

## دور الاتصال

٤. يركز هذا المعيار بشكل أساسي على الاتصالات التي تكون من المراجع إلى المكلفين بالحوكمة. ومع ذلك، فإن الاتصال المتبادل الفعال مهم فيما يلي:
  - (أ) مساعدة المراجع والمكلفين بالحوكمة في فهم الأمور المرتبطة بالمراجعة في سياقها، وفي تطوير علاقة عمل بناءة. ويتم تطوير هذه العلاقة مع الحفاظ على استقلال المراجع وموضوعيته؛
  - (ب) مساعدة المراجع في الحصول على معلومات ذات صلة بالمراجعة من المكلفين بالحوكمة. فعلى سبيل المثال، قد يساعد المكلفون بالحوكمة المراجع في فهم المنشأة وبيئتها، وفي التعرف على المصادر المناسبة للحصول على أدلة المراجعة، وفي توفير معلومات عن معاملات أو أحداث معينة؛
  - (ج) مساعدة المكلفين بالحوكمة في الوفاء بمسؤوليتهم عن الإشراف على آلية التقرير المالي، مما يحد من مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية.
٥. على الرغم من مسؤولية المراجع عن الإبلاغ بالأمور التي يتطلبها هذا المعيار، فإن الإدارة مسؤولة أيضاً عن إبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأمور التي لها أهمية من حيث الحوكمة. ولا يعني الإبلاغ من قبل المراجع الإدارة من هذه المسؤولية. وعلى نحو مماثل، فإن إبلاغ الإدارة للمكلفين بالحوكمة بالأمور التي يجب على المراجع إبلاغها لا يعفي المراجع من مسؤولية إبلاغهم بها.

<sup>١</sup> معيار المراجعة (٢٦٥) "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة"

أيضاً غير أن قيام الإدارة بالإبلاغ عن هذه الأمور قد يؤثر على شكل أو توقيت اتصال المراجع بالمكلفين بالحوكمة.

٦. يعد الإبلاغ الواضح بالأمور المحددة التي تتطلب معايير المراجعة الإبلاغ بها جزءاً لا يتجزأ من كل عملية مراجعة. ومع ذلك، لا تطلب معايير المراجعة من المراجع تنفيذ إجراءات مخصصة لغرض تحديد أي أمور أخرى يلزم عليه إبلاغها للمكلفين بالحوكمة.

٧. في بعض الدول، قد تفرض الأنظمة أو اللوائح قيوداً على قيام المراجع بالإبلاغ عن أمور معينة للمكلفين بالحوكمة. وقد تحظر الأنظمة أو اللوائح على وجه الخصوص القيام بإبلاغ، أو اتخاذ أي تصرف آخر، قد يخل بالتحقيق الذي تجريه سلطة معنية في فعل غير قانوني فعلي أو مشتبه فيه، بما في ذلك حظر تنبيه المنشأة، على سبيل المثال، عندما يكون المراجع مطالباً بالتقرير عن عدم الالتزام بالأنظمة أو اللوائح، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، إلى سلطة معنية بموجب أنظمة مكافحة غسل الأموال. وفي هذه الظروف، قد تكون القضايا التي ينظر فيها المراجع معقدة، وقد يرى المراجع أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية.

### تاريخ السريان

٨. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

### الأهداف

٩. تتمثل أهداف المراجع فيما يلي:
- (أ) أن يبلغ بوضوح مسؤولياته الخاصة بمراجعة القوائم المالية إلى المكلفين بالحوكمة، وأن ينقل لهم نظرة عامة عن نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما؛
- (ب) أن يحصل على معلومات ذات صلة بالمراجعة من المكلفين بالحوكمة؛
- (ج) أن يزود المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب بالملاحظات الناتجة عن المراجعة، التي تُعد مهمة وذات صلة بمسؤوليتهم في الإشراف على آلية التقرير المالي؛
- (د) أن يعزز الاتصال المتبادل الفعال بين المراجع والمكلفين بالحوكمة.

### التعريفات

١٠. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها فيما يلي:
- (أ) المكلفون بالحوكمة: أشخاص أو مؤسسات (على سبيل المثال، مجلس أمناء) يقع على عاتقهم مسؤولية الإشراف على التوجه الاستراتيجي للمنشأة والواجبات المرتبطة بمساءلتها. ويشمل ذلك الإشراف على آلية إعداد التقرير المالي. وبالنسبة لبعض المنشآت في بعض الدول، قد يشمل المكلفون بالحوكمة العاملين في الإدارة، مثل الأعضاء التنفيذيين في مجلس حوكمة لمنشأة قطاع خاص أو عام، أو المدير المالك. وللاطلاع على مناقشة لتنوع هياكل الحوكمة، انظر الفقرات ١١-٨.
- (ب) الإدارة: شخص (أشخاص) يتحمل المسؤولية التنفيذية عن إجراء عمليات المنشأة. وبالنسبة لبعض المنشآت في بعض الدول، تشمل الإدارة بعض أو جميع المكلفين بالحوكمة، على سبيل المثال، الأعضاء التنفيذيين في مجلس الحوكمة، أو المدير المالك.

## المتطلبات

### المكلفون بالحوكمة

١١. يجب على المراجع تحديد الشخص (الأشخاص) المعني ضمن هيكل حوكمة المنشأة الذي سيتم الاتصال به. (راجع: الفقرات ١٤-٤)

*الاتصال بمجموعة فرعية من المكلفين بالحوكمة:*

١٢. إذا قام المراجع بالاتصال بمجموعة فرعية من المكلفين بالحوكمة، على سبيل المثال لجنة المراجعة، أو فرد معين، فيجب عليه أن يحدد ما إذا كان بحاجة للتواصل أيضاً مع الهيئة الحاكمة للمنشأة. (راجع: الفقرات ٧٤-٥)

*حالة مشاركة جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة*

١٣. في بعض الحالات، يشارك جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة، على سبيل المثال في المنشأة الصغيرة التي يتولى إدارتها مالك واحد ولا يملك أي شخص آخر دوراً في حوكمتها. في هذه الحالات، إذا كانت الأمور التي يتطلبها هذا المعيار يتم إبلاغها للشخص الذي يتحمل مسؤوليات الإدارة، وكان لهذا الشخص مسؤوليات أيضاً تتعلق بالحوكمة، فليست هناك حاجة إلى إبلاغ الأمور مرة أخرى للشخص ذاته في إطار دوره المتعلق بالحوكمة. وهذه الأمور واردة في الفقرة ١٦ (ج). ومع ذلك، يجب على المراجع أن يطمئن إلى أن الاتصال بالشخص الذي يتحمل مسؤوليات الإدارة يفي بإعلام جميع الذين كان سيبلغهم المراجع في حالات أخرى بصفتهم مكلفين بالحوكمة. (راجع: الفقرة ٨)

### الأمور الواجب الإبلاغ بها

*مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية*

١٤. يجب على المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة بمسؤولياتهم فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) أنه مسؤول عن تكوين وإبداء رأي في القوائم المالية التي أعدها الإدارة تحت إشراف المكلفين بالحوكمة؛
- (ب) أن مراجعة القوائم المالية لا تعفي الإدارة أو المكلفين بالحوكمة من مسؤولياتهم. (راجع: الفقرتين ٩١، ١٠٤)

*نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما*

١٥. يجب على المراجع إعطاء المكلفين بالحوكمة نظرة عامة على نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما، ويتضمن ذلك الإبلاغ عن المخاطر الجوهرية التي يحددها المراجع. (راجع: الفقرات ١١١-١٦٦)

*النتائج المهمة من المراجعة*

١٦. يجب على المراجع أن يبلغ المكلفين بالحوكمة بما يلي: (راجع: الفقرتين ١٧٤، ١٨٤)

- (أ) وجهة نظره بشأن الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية في المنشأة، بما في ذلك السياسات والتقديرات المحاسبية وإفصاحات القوائم المالية. وعند الاقتضاء، يجب على المراجع أن يوضح للمكلفين بالحوكمة سبب اعتباره أن ممارسة محاسبية مهمة، وإن

- كانت مقبولة بموجب إطار التقرير المالي المنطبق، إلا أنها ليست الأكثر مناسبة للظروف الخاصة بالمنشأة؛ (راجع: الفقرتين ١٩٩، ٢٠٠)
- (ب) الصعوبات المهمة، إن وجدت، التي واجهها خلال المراجعة؛ (راجع: الفقرة ٢١١)
- (ج) ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة:
- (١) الأمور المهمة التي ظهرت أثناء المراجعة، والتي تمت مناقشتها، أو التي ما زالت محل تواصل، مع الإدارة؛ (راجع: الفقرة ٢٢٢)
- (٢) الإفادات المكتوبة التي يطلبها المراجع؛
- (د) الظروف التي تؤثر على شكل ومضمون تقرير المراجع، إن وجدت؛ (راجع: الفقرات ٢٣١-٢٥٤)
- (هـ) أي أمور مهمة أخرى تظهر أثناء المراجعة وتُعد، بحسب الحكم المهني للمراجع، ذات صلة بالإشراف على آلية التقرير المالي. (راجع: الفقرات ٢٦١-٢٨١)

### استقلال المراجع

١٧. في حالة المنشآت المدرجة، يجب على المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة بما يلي:

- (أ) بيان بأن فريق الارتباط والأشخاص الآخرين في المكتب، حسب مقتضى الحال، والمكتب، وعند الاقتضاء مكاتب الشبكة، قد التزموا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال؛
- (١) جميع العلاقات والأمور الأخرى بين المكتب ومكاتب الشبكة والمنشأة التي بحسب الحكم المهني للمراجع قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على الاستقلال. ويجب أن يتضمن هذا إجمالي أتعابه خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية عن خدمات المراجعة والخدمات الأخرى التي يقدمها المكتب ومكاتب الشبكة إلى المنشأة والمكونات الخاضعة لسيطرتها. ويجب توزيع هذه الأتعاب على الفئات المناسبة لمساعدة المكلفين بالحوكمة في تقييم تأثير الخدمات على استقلال المراجع(\*)؛
- (٢) التدابير الوقائية ذات العلاقة التي تم تطبيقها للفضاء على تهديدات الاستقلال التي تم تحديدها، أو التخفيف من هذه التهديدات إلى مستوى مقبول. (راجع: الفقرات ٢٩١-٣٢٤)

### آلية الاتصال

#### تحديد آلية الاتصال

١٨. يجب على المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة بشكل الاتصالات وتوقيتها والمحتوى العام المتوقع لها. (راجع: الفقرات ٣٧١-٤٥٤)

(\*) تخضع قدرة المراجع على تقديم خدمات أخرى لعميل المراجعة لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

## أشكال الاتصال

١٩. يجب على المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة، كتابةً، بالنتائج المهمة التي تم التوصل إليها من المراجعة إذا كان البلاغ الشفهي غير كافٍ بحسب الحكم المهني للمراجع. ولا يلزم تضمين جميع الأمور التي ظهرت خلال سير المراجعة في البلاغات المكتوبة. (راجع: الفقرات ٤٦١-٤٨٤)
٢٠. يجب على المراجع أن يتصل بالمكلفين بالحوكمة، كتابةً، فيما يتعلق باستقلاله عندما يكون ذلك مطلوباً بموجب الفقرة ١٧.

## توقيت الاتصالات

٢١. يجب على المراجع أن يتصل بالمكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب. (راجع: الفقرتين ٤٩٩، ٥٠١)

## كفاية آلية الاتصال

٢٢. يجب على المراجع تقييم ما إذا كان الاتصال المتبادل بين المراجع والمكلفين بالحوكمة كافياً لغرض المراجعة. وإذا لم يكن كذلك، فيجب عليه تقييم تأثير ذلك، إن وجد، على تقييمه لمخاطر التحريف الجوهرية وقدرته على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وأن يتخذ التصرف المناسب. (راجع: الفقرات ٥١١-٥٣٤)

## التوثيق

٢٣. في حالة الإبلاغ بالأمور المطلوبة بموجب هذا المعيار شفاهةً، فيجب على المراجع تضمينها في توثيقه لأعمال المراجعة وتوقيت الإبلاغ بها والشخص الذي تم إبلاغه. وفي حالة الإبلاغ بالأمور كتابةً، فيجب على المراجع الاحتفاظ بنسخة من الاتصال كجزء من توثيقه لأعمال المراجعة<sup>٢</sup>. (راجع: الفقرة ٥٤٤)

\*\*\*

## المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

### المكلفون بالحوكمة (راجع: الفقرة ١١)

١٤. تختلف هياكل الحوكمة حسب الدولة والمنشأة، بشكل يعكس تأثيرات الخلفيات الثقافية والقانونية المختلفة وخصائص الحجم والملكية. فعلى سبيل المثال:
- في بعض الدول، يوجد مجلس إشرافي (غير تنفيذي كلياً أو بشكل أساسي) منفصل من الناحية النظامية عن المجلس التنفيذي (الإداري) (هيكل مكون من "مجلس ذي مستويين"). وفي دول أخرى، تقع كل من الوظائف الإشرافية والتنفيذية ضمن المسؤولية النظامية لمجلس واحد أو موحد (هيكل مكون من "مجلس ذي مستوى واحد").
  - في بعض المنشآت، يشغل المكلفون بالحوكمة مناصب تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل القانوني للمنشأة، مثل مديرو الشركة. وفي منشآت أخرى، مثل بعض المنشآت الحكومية، توجد هيئة لا تمثل جزءاً من المنشأة تكون هي المكلفة بالحوكمة.
  - في بعض الحالات، يشارك بعض المكلفين بالحوكمة أو جميعهم في إدارة المنشأة. وفي حالات أخرى، يضم المكلفون بالحوكمة والإدارة أشخاصاً مختلفين.

<sup>٢</sup> معيار المراجعة (٢٣٠) "توثيق أعمال المراجعة"، الفقرات ٨-١١، و٦١

● في بعض الحالات، يكون المكلفون بالحوكمة مسؤولين عن اعتماد<sup>٣</sup> القوائم المالية للمنشأة (في حالات أخرى تتحمل الإدارة هذه المسؤولية).

٢أ. في معظم المنشآت، تكون الحوكمة مسؤولية جماعية لهيئة حاكمة، مثل مجلس إدارة أو مجلس إشرافي أو شركاء أو ملاك أو لجنة إدارية أو مجلس حكام أو مجلس أمناء أو أشخاص مماثلين. لكن في بعض المنشآت الأصغر، قد يكون شخص واحد هو المكلف بالحوكمة، مثل المدير المالك عندما لا يكون هناك ملاك آخرون، أو عندما يتكون مجلس الأمناء من شخص واحد. وعندما تكون الحوكمة مسؤولية جماعية، فقد يتم تكليف مجموعة فرعية مثل لجنة المراجعة أو حتى فرد واحد بمهام معينة لمساعدة الهيئة الحاكمة في أداء مسؤولياتها. وفي صورة أخرى، قد تتحمل مجموعة فرعية أو فرد مسؤوليات محددة بشكل نظامي، تختلف عن تلك الخاصة بالهيئة الحاكمة.

٣أ. يعني مثل هذا التنوع أنه من غير الممكن لهذا المعيار تحديد الشخص أو الأشخاص الذين يجب أن يبلغهم المراجع بأمور معينة في جميع عمليات المراجعة. أيضاً، في بعض الحالات، قد يكون الشخص المعني الذي سيتم الاتصال به غير قابل للتحديد بشكل واضح من خلال الإطار النظامي المنطبق أو من ظروف الارتباط الأخرى، على سبيل المثال في المنشآت التي يكون فيها هيكل الحوكمة غير محدد بشكل رسمي، كما في بعض المنشآت المملوكة لعائلة وبعض المنشآت غير الهادفة للربح وبعض المنشآت الحكومية. وفي مثل هذه الحالات، قد يحتاج المراجع إلى أن يتناقش ويتفق مع الطرف القائم بالتكليف على الشخص ذي الصلة الذي سيتم الاتصال به. وعند تحديد الشخص الذي سيتم الاتصال به، يكون فهم المراجع، الذي يتوصل إليه وفقاً لمعيار المراجعة (٣١٥)،<sup>٤</sup> لهيكل حوكمة المنشأة وآلياتها من الأمور ذات الصلة. وقد يختلف الشخص المعني الذي سيتم الاتصال به باختلاف الأمر الذي سيتم الإبلاغ به.

٤أ. يتضمن معيار المراجعة (٦٠٠) أموراً معينة يلزم أن يقوم مراجعو المجموعة بإبلاغها للمكلفين بالحوكمة.<sup>٥</sup> وعندما تكون المنشأة أحد مكونات مجموعة أخرى، يعتمد تحديد الشخص المعني الذي يتصل به مراجع هذا المكون على ظروف الارتباط والأمر الذي سيتم الإبلاغ به. وفي بعض الحالات، قد يقوم عدد المكونات بمزاولة نفس الأعمال ضمن نفس نظام الرقابة الداخلية وباستخدام نفس الممارسات المحاسبية. وعندما يكون المكلفون بالحوكمة في تلك المكونات هم نفس الأشخاص (على سبيل المثال، مجلس إدارة مشترك)، فيمكن تقادي التكرار عن طريق التعامل مع هذه المكونات في وقتٍ واحد لغرض الاتصال.

الاتصال بمجموعة فرعية من المكلفين بالحوكمة (راجع: الفقرة ١٢)

٥أ. عند النظر في الاتصال بمجموعة فرعية من المكلفين بالحوكمة، فإن المراجع قد يأخذ في الحسبان أموراً مثل:

- المسؤوليات الخاصة بالمجموعة الفرعية والهيئة الحاكمة.
- طبيعة الأمر الذي سيتم الإبلاغ به.
- المتطلبات النظامية أو التنظيمية ذات الصلة.

<sup>٣</sup> كما هو موضح في الفقرة ٦٨١ من معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقارير عن القوائم المالية"، يعني تحمل مسؤولية الاعتماد في هذا السياق امتلاك الصلاحية لتقرير أنه قد تم إعداد كافة القوائم التي تشكل القوائم المالية، بما في ذلك الإيضاحات ذات العلاقة.

<sup>٤</sup> معيار المراجعة (٣١٥) "تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها"

<sup>٥</sup> معيار المراجعة (٦٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"، الفقرة ٤٩.



• ما إذا كانت المجموعة الفرعية لديها الصلاحية لاتخاذ تصرف فيما يتعلق بالمعلومات المبلغ بها، والقدرة على تقديم المعلومات والتفسيرات الإضافية التي قد يحتاج إليها المراجع.

٦أ. عند تحديد ما إذا كانت هناك حاجة أيضاً لإبلاغ الهيئة الحاكمة بمعلومات، في شكل كامل أو مختصر، فقد يتأثر المراجع بتقييمه لمدى فاعلية ومناسبة قيام المجموعة الفرعية بإبلاغ المعلومات ذات الصلة إلى الهيئة الحاكمة. وقد يوضح المراجع عند الاتفاق على شروط الارتباط أنه يحتفظ بالحق في الاتصال مباشرةً بالهيئة الحاكمة ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح ذلك.

٧أ. توجد لجان مراجعة (أو مجموعات فرعية مماثلة بأسماء مختلفة) في كثير من الدول. وعلى الرغم من أن سلطات ووظائف هذه اللجان قد تختلف، فقد أصبح الاتصال بها، متى وجدت، عنصراً أساساً في اتصال المراجع بالمكلفين بالحوكمة. وتشير مبادئ الحوكمة الجيدة إلى ما يلي:

- أن تتم دعوة المراجع إلى حضور اجتماعات لجنة المراجعة بشكل منتظم.
- أن يقوم رئيس لجنة المراجعة، وعند الاقتضاء، الأعضاء الآخرون في لجنة المراجعة بالاتصال بالمراجع بشكل دوري.
- أن تجتمع لجنة المراجعة مع المراجع، بدون حضور الإدارة، مرة واحدة في السنة على الأقل.

حالة مشاركة جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة (راجع: الفقرة ١٣)

٨أ. في بعض الحالات، يشارك جميع المكلفين بالحوكمة في إدارة المنشأة، ويتم تعديل تطبيق متطلبات الاتصال بما يناسب هذا الوضع. وفي مثل هذه الحالات، قد لا يفي الاتصال بالشخص الذي يتحمل مسؤوليات الإدارة بإبلاغ جميع الذين كان سيبلغهم المراجع في حالات أخرى بصفتهم مكلفين بالحوكمة. فعلى سبيل المثال، في الشركة التي يشارك جميع المديرين فيها في إدارة المنشأة، قد يكون بعض هؤلاء المديرين (على سبيل المثال، الشخص المسؤول عن التسويق) غير مدركين للأمور المهمة التي تمت مناقشتها مع مدير آخر (على سبيل المثال، الشخص المسؤول عن إعداد القوائم المالية).

## الأمر الواجب الإبلاغ بها

مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية (راجع: الفقرة ١٤)

٩أ. عادةً ما تكون مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية مشمولة في خطاب الارتباط، أو في شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب الذي يسجل شروط الارتباط المتفق عليها.<sup>٦</sup> وقد يتطلب نظام أو لائحة أو هيكل الحوكمة في المنشأة من المكلفين بالحوكمة الاتفاق على شروط الارتباط مع المراجع. وعندما يكون الحال خلاف ذلك، فقد يكون تقديم نسخة من خطاب الارتباط، أو شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب، للمكلفين بالحوكمة طريقة مناسبة للاتصال بهم فيما يتعلق بأمور مثل:

- مسؤولية المراجع عن تنفيذ المراجعة، وفقاً لمعايير المراجعة، لإبداء رأي في القوائم المالية. ولذلك تشمل الأمور التي تتطلب معايير المراجعة الإبلاغ بها الأمور المهمة التي تظهر أثناء مراجعة القوائم المالية والتي تُعد ذات صلة بالمكلفين بالحوكمة فيما يخص إشرافهم على آلية التقرير المالي.

<sup>٦</sup> انظر الفقرة ١٠ من معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة".

- حقيقة أن معايير المراجعة لا تتطلب من المراجع تصميم إجراءات لغرض تحديد أمور إضافية لإبلاغ المكلفين بالحوكمة بها.
- مسؤوليات المراجع عن تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة والإبلاغ بها في تقرير المراجع، عند انطباق معيار المراجعة (٧٠١).<sup>٧</sup>
- عند الانطباق، مسؤولية المراجع عن الإبلاغ بأمر معينة تتطلبها الأنظمة أو اللوائح أو الاتفاق مع المنشأة أو متطلبات إضافية منطبقة على الارتباط، مثل المعايير الصادرة عن هيئة محاسبية مهنية وطنية.

١٠أ. قد تنص الأنظمة أو اللوائح أو الاتفاق مع المنشأة أو المتطلبات الإضافية المنطبقة على الارتباط على إجراء اتصال أوسع نطاقاً بالمكلفين بالحوكمة. فعلى سبيل المثال، (أ) قد ينص الاتفاق مع المنشأة على أمور معينة يلزم الإبلاغ بها عند ظهورها نتيجة الخدمات التي يقدمها المكتب، أو مكتب الشبكة، بخلاف خدمات مراجعة القوائم المالية، أو (ب) قد ينص التكاليف الرسمي الصادر لمراجع منشأة قطاع عام على ضرورة الإبلاغ بالأمور التي تنمو إلى علم المراجع نتيجة أعمال أخرى، مثل أعمال مراجعة الأداء.

نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما (راجع: الفقرة ١٥)

١١أ. إن الاتصال فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما:

- (أ) قد يساعد المكلفين بالحوكمة على تحسين فهمهم لنتائج عمل المراجع، ومناقشة القضايا المنطوية على مخاطر ومفهوم الأهمية النسبية مع المراجع، وتحديد أي مجالات قد يطلبون من المراجع اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها؛
- (ب) قد يساعد المراجع على تحسين فهمه للمنشأة وبيئتها.

١٢أ. يساعد الإبلاغ بالمخاطر الجوهرية، التي يحددها المراجع، المكلفين بالحوكمة في فهم تلك الأمور وأسباب حاجتها إلى مراعاة خاصة عند المراجعة. وقد يساعد الإبلاغ بالمخاطر الجوهرية المكلفين بالحوكمة في الوفاء بمسؤولياتهم المتعلفة بالإشراف على آلية التقرير المالي.

١٣أ. قد تشمل الأمور التي يتم الإبلاغ بها ما يلي:

- كيفية تخطيط المراجع لمواجهة مخاطر التحريف الجوهرية المهمة، سواء التي بسبب غش أو خطأ.
- كيفية تخطيط المراجع للتعامل مع المجالات التي ترتفع فيها مخاطر التحريف الجوهرية المقيمة.
- منهج المراجع في التعامل مع الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة.
- تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في سياق المراجعة.<sup>٨</sup>
- طبيعة ومدى المهارات أو المعرفة المتخصصة اللازمة لتنفيذ إجراءات المراجعة المخطط لها أو تقييم نتائج المراجعة، بما في ذلك الاستعانة بخبير من جانب المراجع.<sup>٩</sup>

<sup>٧</sup> معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

<sup>٨</sup> معيار المراجعة (٣٢٠) "الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة"

<sup>٩</sup> انظر معيار المراجعة (٦٢٠) "استخدام عمل خبير استعان به المراجع".

- وجهات النظر الأولية للمراجع عن الأمور التي قد تحظى باهتمام كبير من جانب المراجع عند المراجعة، وبالتالي قد تكون أمور رئيسة للمراجعة، عند انطباق معيار المراجعة (٧٠١).
  - المنهج الذي يخطط المراجع أن يتعامل به مع الآثار المنعكسة على القوائم الفردية والإفصاحات بسبب أي تغييرات جوهرية في إطار التقرير المالي المنطبق أو في بيئة المنشأة أو مركزها المالي أو أنشطتها.
١٤١. تشمل أمور التخطيط الأخرى التي قد يكون من المناسب مناقشتها مع المكلفين بالحوكمة ما يلي:

- عندما يكون لدى المنشأة وظيفة مراجعة داخلية، كيف يمكن للمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين العمل بطريقة بناءة ومتكاملة، بما في ذلك أي تخطيط للاستعانة بعمل وظيفة المراجعة الداخلية، وطبيعة ومدى أي تخطيط للاستعانة بالمراجعين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة.<sup>١٠</sup>
- وجهات نظر المكلفين بالحوكمة بشأن:
  - الشخص المعني في هيكل حوكمة المنشأة الذي سيتم الاتصال به.
  - توزيع المسؤوليات بين المكلفين بالحوكمة والإدارة.
  - أهداف واستراتيجيات المنشأة ومخاطر الأعمال ذات الصلة التي قد تنتج عنها تحريفات جوهرية.
  - الأمور التي يرى المكلفون بالحوكمة أنها بحاجة إلى اهتمام خاص أثناء المراجعة، وأي مجالات قد يطلبون اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها.
  - الاتصالات المهمة بين المنشأة والسلطات التنظيمية.
  - الأمور الأخرى التي يرى المكلفون بالحوكمة أنها قد تؤثر على مراجعة القوائم المالية.
- المواقف السلوكية للمكلفين بالحوكمة ووعيهم وأفعالهم فيما يتعلق (أ) بالرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها، بما في ذلك كيفية إشراف المكلفين بالحوكمة على فاعلية الرقابة الداخلية، (ب) واكتشاف الغش أو إمكانية حدوثه.
- التصرفات التي يتخذها المكلفون بالحوكمة للاستجابة للتطورات في معايير المحاسبة، وممارسات حوكمة الشركات، وقواعد الإدراج في أسواق الأوراق المالية، والأمور المرتبطة بذلك، وتأثير تلك التطورات، على سبيل المثال، على العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك:
  - مدى ملاءمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها وقابليتها للمقارنة والفهم؛
  - النظر فيما إذا كانت القوائم المالية يقوضها إدراج معلومات غير ملائمة أو معلومات تحجب الفهم السليم للأمور المفصّل عنها.
- استجابة المكلفين بالحوكمة للاتصالات السابقة مع المراجع.

<sup>١٠</sup> معيار المراجعة (٦١٠) "استخدام عمل المراجعين الداخليين"، الفقرتان ٢٠ و ٣١

• المستندات التي تشتمل على المعلومات الأخرى (حسب تعريفها في معيار المراجعة (٧٢٠))، والطريقة المخطط إصدار تلك المستندات بها وتوقيت صدورها. وعندما يتوقع المراجع الحصول على معلومات أخرى بعد تاريخ تقرير المراجع، يمكن أن تتضمن المناقشات مع المكلفين بالحوكمة أيضاً التصرفات التي قد تكون مناسبة أو ضرورية إذا استنتج المراجع وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير المراجع.

١٥٠. رغم أن الاتصال بالمكلفين بالحوكمة قد يساعد المراجع في تخطيط نطاق وتوقيت المراجعة، فإنه لا يغير مسؤولية المراجع وحده دون غيره عن وضع الاستراتيجية العامة للمراجعة وخطة المراجعة، بما في ذلك طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الضرورية للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.

١٦٠. يلزم تحري الحذر عند الاتصال بالمكلفين بالحوكمة بشأن نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما حتى لا يؤثر ذلك على فاعلية المراجعة، خاصةً عندما يكون بعض المكلفين بالحوكمة أو جميعهم مشاركين في إدارة المنشأة. فعلى سبيل المثال، قد يقلل الإبلاغ بطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة التفصيلية من فاعلية تلك الإجراءات بجعلها قابلة للتنبؤ بها بشكل كبير.

النتائج المهمة من المراجعة (راجع: الفقرة ١٦)

١٧٠. قد يتضمن الإبلاغ بالنتائج التي تم التوصل إليها من المراجعة طلب الحصول على معلومات إضافية من المكلفين بالحوكمة من أجل استكمال ما تم الحصول عليه من أدلة المراجعة. فعلى سبيل المثال، قد يتأكد المراجع من أن المكلفين بالحوكمة لديهم نفس الفهم للحقائق والظروف ذات الصلة بعمليات أو أحداث محددة.

١٨٠. عند انطباق معيار المراجعة (٧٠١)، فإن الاتصالات بالمكلفين بالحوكمة المطلوبة بموجب الفقرة ١٦، وكذلك الاتصال بشأن المخاطر المهمة التي حددها المراجع والمطلوبة بموجب الفقرة ١٥، تُعد ذات صلة بصفة خاصة عند تحديد المراجع للأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً منه، وبناءً عليه قد تكون أموراً رئيسة للمراجعة<sup>١١</sup>.

الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية (راجع: الفقرة ١٦ (أ))

١٩٠. تسمح أطر التقرير المالي عادةً للمنشأة بإجراء تقديرات محاسبية، واجتهادات بشأن السياسات المحاسبية وإفصاحات القوائم المالية، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستخدام الافتراضات الرئيسية في وضع التقديرات المحاسبية التي يحيط بها قدر كبير من عدم تأكيد القياس. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو أطر التقرير المالي الإفصاح عن ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة أو الإشارة إلى "التقديرات المحاسبية المهمة" أو "السياسات والممارسات المحاسبية المهمة" لتحديد وتوفير معلومات إضافية للمستخدمين عن الاجتهادات الأكثر صعوبة أو تعقيداً أو غير الموضوعية التي قامت بها الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

٢٠٠. ونتيجةً لذلك، قد تكون وجهات نظر المراجع بشأن الجوانب غير الموضوعية في القوائم المالية مهمة بصفة خاصة للمكلفين بالحوكمة في الاضطلاع بمسؤولياتهم عن الإشراف على آلية التقرير المالي. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالأمور الموضحة في الفقرة ١٩٠، قد يكون المكلفون بالحوكمة مهتمين بتقويم المراجع لمدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بعدم تأكيد التقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر كبيرة. وقد يتضمن أيضاً الاتصال المنفتح والبناء بشأن الجوانب النوعية

<sup>١١</sup> معيار المراجعة (٧٠١)، الفقرتان ٩ و ١٠

المهمة للممارسات المحاسبية للمنشأة التعليق على مدى قبول الممارسات المحاسبية المهمة وجودة الإفصاحات. ويحدد الملحق الثاني الأمور التي قد يتم تضمينها في هذا الاتصال.

الصعوبات المهمة التي تتم مواجهتها أثناء المراجعة (راجع: الفقرة ١٦ (ب))

٢١١. قد تتضمن الصعوبات المهمة التي تتم مواجهتها أثناء المراجعة أموراً مثل:

- التأخيرات المهمة من جانب الإدارة، أو عدم تواجد موظفي المنشأة، أو عدم رغبة الإدارة في توفير المعلومات الضرورية لقيام المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة.
- اختصار الوقت المقرر استكمال المراجعة خلاله دون مبرر.
- الحاجة لبذل جهد كبير غير متوقع للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.
- عدم توفر معلومات متوقعة.
- فرض قيود على المراجع من قبل الإدارة.
- عدم رغبة الإدارة في إجراء تقييمها لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، أو مد فترة هذا التقييم، عندما يُطلب منها ذلك.
- وفي بعض الظروف، قد تشكل مثل هذه الصعوبات قيوداً على النطاق، مما قد يؤدي إلى تعديل رأي المراجع.<sup>١٢</sup>

الأمور المهمة التي تمت مناقشتها، أو التي ما زالت محل تواصل، مع الإدارة (راجع: الفقرة ١٦ (ج)) (١)

٢٢٢. قد تشمل الأمور المهمة التي تمت مناقشتها، أو التي ما زالت محل تواصل، مع الإدارة أموراً مثل:

- الأحداث أو المعاملات المهمة التي وقعت خلال السنة.
- ظروف العمل التي تؤثر على المنشأة، وخطط واستراتيجيات العمل التي قد تؤثر على مخاطر التحريف الجوهرية.
- المخاوف المتعلقة بمشاورات الإدارة مع المحاسبين الآخرين في أمور المحاسبة أو المراجعة.
- المناقشات أو المراسلات التي تتم عند تعيين المراجع لأول مرة أو تعيينه المتكرر بخصوص الممارسات المحاسبية أو تطبيق معايير المراجعة أو أتعاب المراجع أو الخدمات الأخرى.
- الأمور المهمة التي كان هناك عدم اتفاق مع الإدارة بشأنها، باستثناء الاختلافات المبدئية في الرأي بسبب عدم اكتمال الحقائق أو بسبب المعلومات الأولية والتي يتم حلها لاحقاً عن طريق حصول المراجع على حقائق أو معلومات إضافية ذات صلة.

الظروف التي تؤثر على شكل ومضمون تقرير المراجع (راجع: الفقرة ١٦ (ب))

<sup>١٢</sup> معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

٢٣٣. يتطلب معيار المراجعة (٢١٠) أن يتفق المراجع على شروط ارتباط المراجعة مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال.<sup>١٣</sup> ويلزم تسجيل شروط ارتباط المراجعة المتفق عليها في خطاب ارتباط المراجعة أو في أي شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب، ويلزم أن تتضمن أموراً من بينها الإشارة إلى الشكل والمضمون المتوقع لتقرير المراجع.<sup>١٤</sup> وكما هو مبين في الفقرة ٩١، إذا لم يتم الاتفاق على شروط الارتباط مع المكلفين بالحوكمة، يمكن أن يزداد المراجع المكلفين بالحوكمة بنسخة من خطاب الارتباط لإبلاغهم بالأمور ذات الصلة بالمراجعة. والغرض من الإبلاغ المطلوب بموجب الفقرة ١٦ (د) هو إعلام المكلفين بالحوكمة بالظروف التي قد يختلف فيها تقرير المراجع عن الشكل والمضمون المتوقع له، أو قد يتضمن معلومات إضافية عن المراجعة التي تم تنفيذها.

٢٤٤. من بين الظروف التي يكون فيها المراجع مطالباً بإدراج، أو قد يرى أنه من الضروري إدراج، معلومات إضافية في تقريره وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي يلزم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، ما يلي:

- عندما يتوقع المراجع تعديل الرأي في تقريره وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥).<sup>١٥</sup>
- عندما يتم التقرير عن عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).<sup>١٦</sup>
- عند الإبلاغ بالأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).<sup>١٧</sup>
- عندما يرى المراجع أنه من الضروري إدراج فقرة لفت انتباه أو فقرة أمر آخر وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٦)،<sup>١٨</sup> أو عندما يكون مطالباً بالقيام بذلك بموجب المعايير الدولية للمراجعة الأخرى المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- عندما يخلص المراجع إلى وجود تحريف جوهرى غير مصحح في المعلومات الأخرى وفقاً لمعيار المراجعة (٧٢٠).<sup>١٩</sup>

ففي مثل هذه الظروف، قد يرى المراجع أنه من المفيد تزويد المكلفين بالحوكمة بمسودة لتقرير المراجع لتسهيل مناقشة الكيفية التي سيتم بها تناول هذه الأمور في تقرير المراجع.

٢٥٥. في الظروف النادرة للغاية التي ينوي فيها المراجع عدم إدراج اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقريره<sup>(\*)</sup> وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠)، يتعين على المراجع مناقشة هذه النية مع المكلفين بالحوكمة لإعلامهم بتقييمه لاحتمالية وخطورة التهديد الكبير للأمن الشخصي.<sup>٢٠</sup> وقد يُبلغ المراجع

<sup>١٣</sup> معيار المراجعة ٢١٠، الفقرة ٩

<sup>١٤</sup> معيار المراجعة ٢١٠، الفقرة ١٠

<sup>١٥</sup> معيار المراجعة (٧٠٥)، الفقرة ٣٠

<sup>١٦</sup> معيار المراجعة (٥٧٠)"/"الاستمرارية"، الفقرة ٢٥(د)

<sup>١٧</sup> معيار المراجعة (٧٠١)، الفقرة ١٧

<sup>١٨</sup> معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت انتباه، وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة ١٢.

<sup>١٩</sup> معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرة ١٨(أ)

<sup>(\*)</sup> ينص نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية في مادته السادسة على أنه "يجب التوقيع على تقارير المراجعة الصادرة من المكتب من المحاسب المرخص له نفسه إذا كان فرداً أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على المراجعة فعلاً بالنسبة لشركات المحاسبة ولا يجوز إنابة شخص آخر في التوقيع". ولم يعط النظام أي استثناءات.

<sup>٢٠</sup> معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرتان ٤٦ و٦٣

أيضاً المكلفين بالحوكمة بالظروف التي يقرر فيها عدم إدراج وصف مسؤوليات المراجع في متن تقرير المراجع، حسبما هو مسموح به بموجب معيار المراجعة (٧٠٠).<sup>٢١</sup>

أمور أخرى مهمة ذات صلة بألية التقرير المالي (راجع: الفقرة ١٦ (٥))

٢٦١. يشير معيار المراجعة (٣٠٠) إلى أنه، نتيجة للأحداث غير المتوقعة أو التغيرات في الظروف أو أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من نتائج إجراءات المراجعة، قد يحتاج المراجع إلى تعديل الاستراتيجية العامة للمراجعة وخطة المراجعة، ومن ثم تعديل ما ترتب عليهما من إجراءات مراجعة إضافية مخطط لها من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها، بناءً على تعديل النظر في المخاطر المقيّمة. وقد يقوم المراجع بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بتلك الأمور، على سبيل المثال، كتحديث المناقشات الأولية المتعلقة بنطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما.

٢٧١. قد تتضمن الأمور الأخرى المهمة التي تظهر أثناء المراجعة، والتي لها صلة مباشرة بالمكلفين بالحوكمة فيما يخص إشرافهم على آلية التقرير المالي، أموراً مثل التحريفات الجوهرية في المعلومات الأخرى التي تم تصحيحها.

٢٨١. إلى المدى الذي لم تتناوله بالفعل المتطلبات الواردة في الفقرات ١٦ (أ)-(د) والمواد التطبيقية المتعلقة بها، قد يأخذ المراجع في الحسبان الإبلاغ بالأمور الأخرى التي تمت مناقشتها مع، أو التي نظر فيها، فاحص رقابة جودة الارتباط، في حالة تعيينه، وفقاً لمعيار المراجعة (٢٢٠).<sup>٢٢</sup>

*استقلال المراجع (راجع: الفقرة ١٧)*

٢٩١. يتعين على المراجع الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك المتطلبات المرتبطة بالاستقلال، المتعلقة بارتباطات مراجعة القوائم المالية.<sup>٢٣</sup>

٣٠١. تختلف العلاقات والأمور الأخرى والتدابير الوقائية الواجب الإبلاغ بها تبعاً لظروف الارتباط، ولكنها بشكل عام تتعامل مع ما يلي:

(أ) تهديدات الاستقلال، التي يمكن تصنيفها على أنها: تهديدات المصلحة الشخصية، وتهديدات الفحص الذاتي، وتهديدات موالة العميل، وتهديدات الألفة مع العميل، وتهديدات التخويف؛

(ب) التدابير الوقائية، التي وضعتها المهنة، والأنظمة أو اللوائح، والتدابير الوقائية داخل المنشأة، والتدابير الوقائية داخل النظم والإجراءات الخاصة بمكتب المراجعة.

٣١١. قد تحدد أيضاً المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة أو الأنظمة أو اللوائح أموراً معينة يلزم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها في الظروف التي يتم فيها تحديد انتهاكات لمتطلبات الاستقلال. فعلى سبيل المثال، تتطلب قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين من المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة كتابةً بأي انتهاك وبالتصرف الذي اتخذه المكتب أو الذي يقترح اتخاذه.<sup>٢٤</sup>

٣٢١. قد تكون متطلبات الإبلاغ فيما يتعلق باستقلال المراجع والتي تُطبق في حالة المنشآت المدرجة مناسبة أيضاً في حالة بعض المنشآت الأخرى، بما في ذلك تلك التي قد تكون ذات مصلحة عامة

<sup>٢١</sup> معيار المراجعة (٧٠٠)، الفقرة ٤١

<sup>٢٢</sup> معيار المراجعة (٣٠٠) "التخطيط لمراجعة القوائم المالية"، الفقرة ١٥١

<sup>٢٣</sup> انظر الفقرات ١٩-٢٢ و ٢٣-٣٣ من معيار المراجعة (٢٢٠) "رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية".

<sup>٢٤</sup> معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"، الفقرة ١٤

<sup>٢٥</sup> انظر البنود ٢٩٠-٣٩ إلى ٤٩ من قواعد أخلاقيات المهنة، التي تتناول انتهاكات الاستقلال.

مهمة، على سبيل المثال بسبب وجود عدد كبير وقطاع عريض من أصحاب المصالح ونظراً لطبيعة وحجم الأعمال. وقد يكون من بين أمثلة تلك المنشآت المؤسسات المالية (مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد) ومنشآت أخرى مثل المنشآت الخيرية. ومن ناحية أخرى، قد تكون هناك حالات لا يكون الاتصال فيها فيما يتعلق بالاستقلال ملائماً، على سبيل المثال عندما يكون جميع المكلفين بالحوكمة على علم بالحقائق ذات الصلة من خلال ما يمارسونه من أنشطة إدارية. ومن المرجح أن يحدث هذا خاصةً عندما تدار المنشأة من قبل المالك، وعندما يكون لمكتب المراجع ومكاتب الشبكة عمل محدود مع المنشأة بخلاف مراجعة القوائم المالية.

(الأمر الإضافية (راجع: الفقرة ٣)

٣٣١. إن إشراف المكلفين بالحوكمة على الإدارة يتضمن التأكد من أن المنشأة تُصمم رقابة داخلية مناسبة، وتقوم بتطبيقها وصونها، وذلك فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي، وفعالية وكفاءة العمليات، والالتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة.

٣٤١. قد يصبح المراجع على علم بأمور إضافية لا تتعلق بالضرورة بالإشراف على آلية التقرير المالي ولكنها، رغم ذلك، من المرجح أن تكون مهمة لمسؤوليات المكلفين بالحوكمة في الإشراف على التوجه الاستراتيجي للمنشأة أو التزامات المنشأة المتعلقة بالمساءلة. وقد تتضمن مثل هذه الأمور، على سبيل المثال قضايا مهمة تتعلق بهياكل الحوكمة أو آلياتها، وبقرارات الإدارة العليا أو تصرفاتها المهمة التي تفقر إلى التفويض المناسب.

٣٥١. عند تقرير ما إذا كان يتعين إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأمور إضافية، قد يناقش المراجع الأمور التي من هذا النوع والتي يصبح على علم بها مع المستوى الإداري المناسب، إلا إذا كان من غير المناسب فعل ذلك في ظل الظروف القائمة.

٣٦١. في حالة الإبلاغ بأمور إضافية، فقد يكون من المناسب للمراجع جعل المكلفين بالحوكمة على علم بما يلي:

- (أ) أن تحديد مثل هذه الأمور والإبلاغ بها هو أمر عرضي لغرض المراجعة، الذي يتمثل في تكوين رأي بشأن القوائم المالية؛
- (ب) أنه لم يتم تنفيذ إجراءات فيما يتعلق بالأمر بخلاف الإجراءات الضرورية لتكوين رأي في القوائم المالية؛
- (ج) أنه لم يتم تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت هناك أمور أخرى موجودة.

## آلية الاتصال

تحديد آلية الاتصال (راجع: الفقرة ١٨)

٣٧١. يساعد الإبلاغ الواضح بمسؤوليات المراجع ونطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والمضمون العام المتوقع للإبلاغات في وضع الأساس للاتصال المتبادل الفعال.

٣٨١. من بين الأمور التي قد تساهم أيضاً في الاتصال المتبادل الفعال مناقشة ما يلي:

- الغرض من الاتصالات. فعندما يكون الغرض واضحاً، فإن المراجع والمكلفين بالحوكمة يكونون في وضع أفضل لتحقيق فهم مشترك بشأن القضايا ذات العلاقة والتصرفات المتوقع أن تنشأ عن آلية الاتصال.
- الشكل الذي ستنتم به الاتصالات.



- الشخص في فريق الارتباط وضمن المكلفين بالحوكمة الذي سيقوم بالاتصال بشأن أمور معينة.
  - توقع المراجع بأن الاتصال سيكون متبادلاً، وأن المكلفين بالحوكمة سيبلغون المراجع بالأمور التي يرون أنها ذات صلة بالمراجعة، على سبيل المثال، القرارات الاستراتيجية التي قد تؤثر بشكل كبير على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة، والشك في حدوث غش أو اكتشاف حدوثه، والمخاوف المتعلقة بنزاهة أو كفاءة الإدارة العليا.
  - الآلية المتعلقة باتخاذ التصرفات بشأن الأمور التي يقوم المراجع بالإبلاغ بها والتقرير الجوابي عن هذه الأمور.
  - الآلية المتعلقة باتخاذ التصرفات بشأن الأمور التي يقوم المكلفون بالحوكمة بالإبلاغ بها والتقرير الجوابي عن هذه الأمور.
٣٩١. ستختلف آلية الاتصال وفقاً للظروف، بما في ذلك حجم المنشأة وهيكل حوكمتها، وكيفية عمل المكلفون بالحوكمة، ووجهة نظر المراجع في أهمية الأمور التي سيتم الإبلاغ بها. وقد تشير الصعوبة في إنشاء اتصال متبادل فعال إلى أن الاتصال بين المراجع والمكلفين بالحوكمة غير كافٍ لغرض المراجعة (انظر الفقرة ٥٢١).

اعتبارات خاصة بالمنشآت الأصغر

٤٠١. في حالة مراجعة المنشآت الأصغر، يمكن أن يتصل المراجع بالمكلفين بالحوكمة بطريقة أقل تنظيماً عنها في حالة المنشآت الأكبر أو المدرجة.

#### الاتصال بالإدارة

٤١١. قد تتم مناقشة كثير من الأمور مع الإدارة في المسار الطبيعي للمراجعة، بما في ذلك الأمور التي يتطلب هذا المعيار إبلاغها للمكلفين بالحوكمة. وتؤكد مثل هذه المناقشات المسؤولية التنفيذية للإدارة عن تنفيذ عمليات المنشأة، وعلى وجه الخصوص، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية.
٤٢١. قبل إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأمر معين، قد يناقش المراجع هذه الأمور مع الإدارة ما لم يكن ذلك غير مناسب. فعلى سبيل المثال، قد يكون من غير المناسب مناقشة الشكوك في كفاءة الإدارة ونزاهتها مع الإدارة. وبالإضافة إلى التأكيد على المسؤولية التنفيذية للإدارة، فقد توضح هذه المناقشات المبدئية حقائق وقضايا، وتعطي الإدارة فرصة لتقديم المزيد من المعلومات والتفسيرات. وبالمثل، عندما تحتوي المنشأة على وظيفة مراجعة داخلية، فقد يناقش المراجع أموراً مع المراجع الداخلي قبل الاتصال بالمكلفين بالحوكمة.

#### الاتصال بأطراف ثالثة

٤٣١. قد يرغب المكلفون بالحوكمة أو قد تلزمهم الأنظمة أو اللوائح بتزويد أطراف ثالثة، مثل مسؤولين مصرفيين أو سلطات تنظيمية معينة، بنسخ من البلاغات المكتوبة المرسلة من المراجع. وفي بعض الحالات، قد يكون الإفصاح لأطراف ثالثة غير قانوني أو غير مناسب. وفي حالة تزويد أطراف ثالثة بنسخ من البلاغات المكتوبة المعدة للمكلفين بالحوكمة، فقد يكون من المهم وفقاً للظروف أن تكون الأطراف الثالثة على علم بأن البلاغ لم يكن معداً لها في الأساس، على سبيل المثال بالنص في البلاغات المكتوبة المرسلة للمكلفين بالحوكمة على ما يلي:

(أ) أن البلاغ مُعد للاستخدام الحصري من جانب المكلفين بالحوكمة وعند الاقتضاء من جانب إدارة المجموعة ومراجع المجموعة، ولا ينبغي الاعتماد عليه من قبل أطراف ثالثة؛

- (ب) أن المراجع لا يتحمل أية مسؤولية أمام الأطراف الثالثة؛
- (ج) أي قيود على الإفصاح أو التوزيع على أطراف ثالثة.
٤٤. قد يكون المراجع مطالباً بموجب الأنظمة أو اللوائح في بعض الدول بالقيام، على سبيل المثال، بما يلي:
- إبلاغ جهة تنظيمية أو تنفيذية بأمر معينة تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة. فعلى سبيل المثال، يتعين على المراجع في بعض الدول تقديم تقرير بالتحريفات إلى السلطات عندما تفشل الإدارة والمكلفون بالحوكمة في اتخاذ تصرف تصحيحي؛ أو
  - تقديم نسخ من تقارير معينة معدة للمكلفين بالحوكمة إلى جهات تنظيمية أو تمويلية ذات صلة، أو إلى جهات أخرى مثل سلطة مركزية في حالة بعض منشآت القطاع العام؛ أو
  - جعل التقارير المعدة للمكلفين بالحوكمة متاحة للعموم.
٤٥. قد يحتاج المراجع للحصول على موافقة مسبقة من المكلفين بالحوكمة قبل القيام بتزويد طرف ثالث بنسخة من بلاغاته المكتوبة، ما لم يكن ذلك مطلوباً منه بموجب الأنظمة أو اللوائح.

#### أشكال الاتصال (راجع: الفقرة ١٩)

٤٦. قد يتضمن الاتصال الفعال العروض التقديمية المنظمة والتقارير المكتوبة إضافة إلى الاتصالات الأقل تنظيماً، بما فيها المناقشات. وبخلاف الأمور المحددة في الفقرتين ١٩ و ٢٠، فقد يبلغ المراجع بأمر أخرى إما شفاهةً أو كتابةً. وقد تتضمن البلاغات المكتوبة خطاب الارتباط الذي يُقدّم للمكلفين بالحوكمة.
٤٧. بالإضافة إلى أهمية كل أمر بعينه، فإن شكل الاتصال (على سبيل المثال شفاهةً أو كتابةً، أو مدى التفصيل أو الإيجاز في الاتصال، وما إذا كان الاتصال سيتم بطريقة منظمة أم غير منظمة) قد يتأثر بعوامل مثل:
- ما إذا كانت مناقشة الأمر سيتم تضمينها في تقرير المراجع. فعلى سبيل المثال، عندما يتم الإبلاغ في تقرير المراجع بالأمور الرئيسية للمراجعة، فقد يرى المراجع أنه من الضروري الإبلاغ كتابةً بتلك الأمور التي تم تحديدها على أنها أمور رئيسة للمراجعة.
  - ما إذا كان الأمر قد تم حله بشكل مرضٍ.
  - ما إذا كانت الإدارة قد قامت سابقاً بالإبلاغ عن الأمر.
  - الحجم والهيكل التشغيلي وبيئة الرقابة والهيكل القانوني للمنشأة.
  - في حالة مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص، ما إذا كان المراجع أيضاً يراجع القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشأة.
  - المتطلبات القانونية. ففي بعض الدول، يكون من المطالب به إرسال بلاغات مكتوبة للمكلفين بالحوكمة بشكل يفرضه النظام المحلي.
  - توقعات المكلفين بالحوكمة، بما في ذلك الترتيبات التي يتم إجراؤها فيما يخص الاجتماعات أو الاتصالات الدورية مع المراجع.
  - درجة الاتصال والحوار المستمر الذي يقوم به المراجع مع المكلفين بالحوكمة.
  - ما إذا كانت قد طرأت تغييرات مهمة على العضوية في الهيئة الحاكمة.

٤٨٠ . عندما تتم مناقشة أمر مهم مع أحد الأعضاء المكلفين بالحوكمة، على سبيل المثال رئيس لجنة المراجعة، فقد يكون من المناسب للمراجع أن يلخص الأمر في اتصالات لاحقة بحيث يكون لدى جميع المكلفين بالحوكمة معلومات كاملة ومتوازنة.

توقيت الاتصالات (راجع: الفقرة ٢١)

٤٩١ . يساهم الاتصال في الوقت المناسب طوال عملية المراجعة في تحقيق حوار حقيقي متبادل بين المكلفين بالحوكمة والمراجع. ومع ذلك، فإن التوقيت المناسب للاتصالات سيختلف باختلاف ظروف الارتباط. وتتضمن الظروف ذات الصلة أهمية وطبيعة الأمر والتصرف المتوقع أن يتخذه المكلفون بالحوكمة. فعلى سبيل المثال:

- غالباً ما تتم الاتصالات المتعلقة بأمور التخطيط في وقت مبكر في ارتباط المراجعة، وللارتباط الذي يُنفَّذ لأول مرة، قد تتم الاتصالات كجزء من الاتفاق على شروط الارتباط.
- قد يكون من المناسب الإبلاغ في أقرب وقت ممكن عملياً عن أية صعوبة كبيرة تُعترض سبيل المراجعة إذا كان المكلفون بالحوكمة قادرين على مساعدة المراجع في التغلب على تلك الصعوبة، أو إذا كان من المحتمل أن تؤدي تلك الصعوبة إلى إبداء رأي معدل. وبالمثل، قد يبلغ المراجع المكلفين بالحوكمة شفاهةً بأسرع ما يمكن عملياً، بأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي حددها المراجع، قبل الإبلاغ بها كتابةً وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٢٦٥).<sup>٢٦</sup>
- عند انطباق معيار المراجعة (٧٠١)، يمكن للمراجع أن يُبلغ بوجهات نظره الأولية عن الأمور الرئيسية للمراجعة عند مناقشة نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما (انظر الفقرة ١٣٠)، كما قد يجري المراجع اتصالات أكثر تكراراً للاستفاضة في مناقشة تلك الأمور عندما يتعلق اتصاله بنتائج مهمة للمراجعة.
- قد تكون الاتصالات المتعلقة بالاستقلال مناسبة كلما تم اتخاذ أحكام مهمة بشأن التهديدات التي تمس الاستقلال وما يرتبط بها من تدابير وقائية، على سبيل المثال، عندما يتم قبول ارتباط لتقديم خدمات غير متعلقة بالمراجعة، وعند إجراء مناقشة ختامية.
- قد تكون أيضاً الاتصالات المتعلقة بنتائج المراجعة، بما في ذلك وجهات نظر المراجع بشأن الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية للمنشأة، جزءاً من المناقشة الختامية.
- قد يكون من المناسب عند مراجعة كل من القوائم المالية ذات الغرض العام وذات الغرض الخاص تنسيق توقيت الاتصالات.

٥٠١ . تتضمن العناصر الأخرى التي قد تكون ذات صلة بتوقيت الاتصالات:

- الحجم والهيكل التشغيلي وبيئة الرقابة والهيكل القانوني للمنشأة التي تتم مراجعتها.
- أي التزام قانوني لإبلاغ بأمور معينة خلال إطار زمني محدد.
- توقعات المكلفين بالحوكمة، بما في ذلك الترتيبات التي يتم إجراؤها فيما يخص الاجتماعات أو الاتصالات الدورية مع المراجع.

<sup>٢٦</sup> معيار المراجعة (٢٦٥)، الفقرتان ٩ وأ ١٤

- الوقت الذي يحدد فيه المراجع أموراً معينة، فعلى سبيل المثال قد لا يحدد المراجع أمراً معيناً (مثل عدم الالتزام بنظام معين) في وقت يسمح باتخاذ تصرف وقائي، ولكن الإبلاغ بالأمر قد يمكن من اتخاذ تصرف تصحيحي.

كفاية آلية الاتصال (راجع: الفقرة ٢٢)

٥١١. لا يحتاج المراجع إلى تصميم إجراءات محددة لدعم تقويم الاتصال المتبادل بينه وبين المكلفين بالحوكمة؛ وبدلاً من ذلك، قد يكون ذلك التقويم قائماً على الملاحظات الناتجة من إجراءات المراجعة المنفذة لأغراض أخرى. وقد تتضمن مثل هذه الملاحظات:

- مدى مناسبة التصرفات المتخذة من قبل المكلفين بالحوكمة وتوقيتها، استجابة للأمور التي يثيرها المراجع. وفي حالة عدم التعامل بشكل فعال مع الأمور المهمة التي تمت إثارتها في الاتصالات السابقة، فقد يكون من المناسب للمراجع أن يستفسر عن السبب في عدم اتخاذ تصرف مناسب، وأن يأخذ في الحسبان إثارة هذه النقطة مرة أخرى. ويؤدي ذلك إلى تقادي خطر إعطاء انطباع بأن المراجع مقتنع بأنه قد تمت مواجهة الأمر بشكل كافٍ أو أنه لم يعد مهماً.

• الانفتاح الواضح من جانب المكلفين بالحوكمة في اتصالاتهم بالمراجع.

• رغبة وقدرة المكلفين بالحوكمة على الاجتماع مع المراجع دون حضور الإدارة.

• القدرة الواضحة للمكلفين بالحوكمة على فهم الأمور التي يثيرها المراجع فهماً كاملاً، على سبيل المثال مدى تحقق المكلفين بالحوكمة من القضايا، والاستفسار بشأن التوصيات التي تُقدّم لهم.

• الصعوبة في التوصل إلى فهم مشترك مع المكلفين بالحوكمة بشأن شكل الاتصالات وتوقيتها ومضمونها العام المتوقع.

• وضوح إدراك المكلفين بالحوكمة لكيفية تأثير الأمور المناقشة مع المراجع على مسؤولياتهم الواسعة في الحوكمة، بالإضافة إلى مسؤولياتهم الإدارية، وذلك عندما يكون جميع أو بعض المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة.

• ما إذا كان الاتصال المتبادل بين المراجع والمكلفين بالحوكمة يحقق المتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

٥٢١. وفقاً لما تم إيضاحه في الفقرة ٤، يساعد الاتصال المتبادل الفعال كلاً من المراجع والمكلفين بالحوكمة. وعلوّة على ذلك، يحدد معيار المراجعة (٣١٥) مشاركة المكلفين بالحوكمة، بما في ذلك تفاعلهم مع المراجعة الداخلية، إن وجدت، والمراجعين الخارجيين، باعتبارها أحد عناصر بيئة الرقابة في المنشأة<sup>٢٧</sup>. وقد يشير الاتصال المتبادل غير الكافي إلى وجود بيئة رقابة غير مرضية، وقد يؤثر على تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرية. وهناك أيضاً خطر باحتمال أن المراجع لا يكون قد حصل على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتكوين رأي في القوائم المالية.

٥٣١. إذا كانت الاتصالات المتبادلة بين المراجع والمكلفين بالحوكمة غير كافية، ولا يمكن حل الوضع، فقد يتخذ المراجع تصرفات مثل:

- تعديل رأي المراجع على أساس وجود قيد على نطاق المراجعة.

<sup>٢٧</sup> معيار المراجعة (٣١٥)، الفقرة ٧٨١

- الحصول على مشورة قانونية بشأن نتائج التصرفات المختلفة.
- الاتصال بأطراف ثالثة (على سبيل المثال، سلطة تنظيمية)، أو سلطة أعلى في هيكل الحوكمة من خارج المنشأة، مثل ملاك الأعمال (على سبيل المثال، المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية) أو الوزير الحكومي المسؤول أو سلطة إصدار الأنظمة في القطاع العام.
- الانسحاب من الارتباط، متى كان مسموحاً بذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

#### التوثيق (راجع: الفقرة ٢٣)

أ٥٤. قد يتضمن توثيق الاتصال الشفهي الاحتفاظ بنسخة من المحاضر التي تعدها المنشأة كجزء من توثيق أعمال المراجعة إذا كانت تلك المحاضر تحتوي على تسجيل مناسب للاتصال.

## الملحق الأول

(راجع: الفقرة ٣)

## المتطلبات المحددة في معيار رقابة الجودة (١) ومعايير المراجعة الأخرى التي تشير إلى الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

يحدد هذا الملحق الفقرات الواردة في معيار رقابة الجودة (١) ومعايير المراجعة الأخرى التي تتطلب إبلاغ المكلفين بالحوكمة بأمر معينة. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار رقابة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، الفقرة ٣٠(أ)
- معيار المراجعة (٢٤٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرات ٢٢، ٣٩(ج)، ٤١ - ٤٣
- معيار المراجعة (٢٥٠) (المعدل) "مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"، الفقرات ٢٥-٢٣، ٢٠، ١٥
- معيار المراجعة (٢٦٥) "إبلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة"، الفقرة ٩
- معيار المراجعة (٤٥٠) "تقييم التحريفات المكتشفة خلال المراجعة"، الفقرتان ١٣ و ١٢
- معيار المراجعة (٥٠٥) "المصادقات الخارجية"، الفقرة ٩
- معيار المراجعة (٥١٠) "ارتباطات المراجعة لأول مرة - الأرصدة الافتتاحية"، الفقرة ٧
- معيار المراجعة (٥٥٠) "الأطراف ذات العلاقة"، الفقرة ٢٧
- معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"، الفقرات ٧(ب)-(ج)، ١٠(أ)، ١٣(ب)، ١٤(أ)، ١٧
- معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"، الفقرة ٢٥
- معيار المراجعة (٦٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"، الفقرة ٤٩
- معيار المراجعة (٦١٠) "استخدام عمل المراجعين الداخليين"، الفقرتين ٢٠ و ٣١
- معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، الفقرة ٤٦
- معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة ١٧
- معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"، الفقرات ١٢، ١٤، ٢٣، ٣٠

<sup>١</sup> معيار رقابة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

- معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل"، الفقرة ١٢
- معيار المراجعة (٧١٠) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"، الفقرة ١٨
- معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"، الفقرات ١٧-١٩

## الملحق الثاني

(راجع: الفقرات ١٦(أ)، ١٩١-٢٠٤)

### الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية

قد تتضمن الاتصالات المطلوبة بموجب الفقرة ١٦(أ)، والتي تمت مناقشتها في الفقرتين ١٩١ و ٢٠٤، أموراً مثل:

#### السياسات المحاسبية

- مناسبة السياسات المحاسبية للظروف الخاصة بالمنشأة، مع مراعاة الحاجة إلى الموازنة بين تكلفة توفير المعلومات والمنفعة المحتملة لمستخدمي القوائم المالية للمنشأة. وفي حالة وجود سياسات محاسبية بديلة مقبولة، قد يتضمن الاتصال تحديد بنود القوائم المالية التي تتأثر باختيار السياسات المحاسبية المهمة إضافة إلى معلومات بشأن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل منشآت مماثلة.
- الاختيار الأولي للسياسات المحاسبية المهمة والتغييرات فيها، بما في ذلك تطبيق الإصدارات المحاسبية الجديدة.
- وقد يتضمن الاتصال: تأثير توقيت وطريقة إقرار تغيير في السياسة المحاسبية على الأرباح الحالية والمستقبلية للمنشأة؛ وتوقيت إدخال تغيير في السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالإصدارات المحاسبية الجديدة المتوقعة.
- تأثير السياسات المحاسبية المهمة في المجالات المثيرة للجدل أو الناشئة (أو تلك التي تتفرد بها صناعة معينة، خاصةً عندما لا توجد إرشادات ملزمة أو توافق في الآراء).
- تأثير توقيت المعاملات فيما يتعلق بالفترة المسجلة فيها.

#### التقديرات المحاسبية

- للبنود التي تعد التقديرات مهمة لها، القضايا التي تمت مناقشتها في معيار المراجعة (٥٤٠)، بما في ذلك على سبيل المثال:
  - كيفية تحديد الإدارة لتلك المعاملات والأحداث والظروف التي قد تؤدي للحاجة إلى إثبات التقديرات المحاسبية أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.
  - التغييرات في الظروف التي قد تؤدي إلى وضع تقديرات محاسبية جديدة أو الحاجة إلى إعادة النظر في التقديرات الحالية.
  - ما إذا كان قرار الإدارة بإثبات أو عدم إثبات التقديرات المحاسبية في القوائم المالية يتم وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.
  - ما إذا كان هناك أو ينبغي أن يكون هناك تغيير عن الفترة السابقة في طرق إعداد التقديرات المحاسبية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب، إضافة إلى نتيجة التقديرات المحاسبية في الفترات السابقة.

<sup>١</sup> معيار المراجعة (٥٤٠)، "مراجعة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة".



- آلية الإدارة لإجراء التقديرات المحاسبية (على سبيل المثال، عندما تستخدم الإدارة نموذجاً)، بما في ذلك ما إذا كان أساس القياس المختار لإجراء التقدير المحاسبي يتم وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق.
- ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي تستخدمها الإدارة في وضع التقدير المحاسبي معقولة.
- نية الإدارة على تنفيذ تصرفات محددة وقدرتها على القيام بها، عندما يكون لذلك صلة بمدى معقولة الافتراضات المهمة التي استخدمتها الإدارة أو التطبيق المناسب لإطار التقرير المالي المنطبق.
- مخاطر التحريف الجوهرية.
- المؤشرات على التحيز المحتمل من جانب الإدارة.
- كيف أخذت الإدارة في الحسبان الافتراضات أو النتائج البديلة ولماذا رفضتها، أو كيف عالجت الإدارة عدم تأكد التقدير في إجراء التقدير المحاسبي.
- كفاية الإفصاح عن عدم تأكد التقدير في القوائم المالية.

#### إفصاحات القوائم المالية

- القضايا التي انطوت عليها صياغة الإفصاحات الحساسة في القوائم المالية، والاجتهادات المتخذة ذات العلاقة (مثل الإفصاحات المتعلقة بإيرادات والأجور واستمرارية المنشأة والأحداث اللاحقة والقضايا المحتملة).
- الحيادية العامة للإفصاحات في القوائم المالية واتساق هذه الإفصاحات ووضوحها.

#### الأمور ذات العلاقة

- التأثير المحتمل على القوائم المالية بسبب المخاطر المهمة، وحالات التعرض للمخاطر وحالات عدم التأكد، مثل دعاوى القضائية التي لم يتم البت فيها والتي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- مدى تأثير القوائم المالية بالمعاملات المهمة التي تمت خارج مسار العمل الطبيعي للمنشأة، أو التي تبدو غير مألوفة لأي أسباب أخرى. وقد يسلط هذا الاتصال الضوء على ما يلي:
  - المبالغ غير المتكررة المثبتة خلال الفترة.
  - مدى الإفصاح عن تلك المعاملات بشكل منفصل في القوائم المالية.
  - ما إذا كان من الواضح أن تلك المعاملات قد صُممت لتحقيق معالجة محاسبية أو ضريبية معينة، أو تحقيق هدف نظامي أو تنظيمي معين.
  - ما إذا كان شكل تلك المعاملات يبدو معقداً أكثر من اللازم، أو عند أخذ مشورة مستفيضة بشأن هيكله المعاملة.
  - حالات تركيز الإدارة على الحاجة إلى معالجة محاسبية معينة أكثر من تركيزها على الأبعاد الاقتصادية الأساسية للمعاملة.
- العوامل التي تؤثر على القيم الدفترية للأصول والالتزامات، بما في ذلك الأسس التي وضعتها المنشأة لتحديد العمر الإنتاجي للأصول الملموسة وغير الملموسة. وقد يفسر الاتصال كيفية اختيار العوامل التي تؤثر على القيم الدفترية، وكيفية تأثير الاختيارات البديلة على القوائم المالية فيما لو تم تطبيقها.

- التصحيح الانتقائي للتحريفات، على سبيل المثال تصحيح التحريفات التي يؤدي تصحيحها إلى زيادة الأرباح المقرر عنها، دون التحريفات التي يؤدي تصحيحها إلى تخفيض الأرباح المقرر عنها.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in December 2018 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Certified Public Accountants in [insert month and year], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating and Reproducing Standards Published by IFAC.” The approved text of all <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> is that published by IFAC in the English language.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ديسمبر ٢٠١٨م) بإعداد الترجمة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في ديسمبر ٢٠١٨م باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشرها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان "بيان السياسة: سياسة ترجمة وإعادة النشر للمعايير التي ينشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين". والنسخة المعتمدة لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، نسخة عام ٢٠١٨، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.</p>
<p>English language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © 2018 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٨. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> © [year of translation] by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية، طبعة عام ٢٠١٨، لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Insert original English language title of standard as follows: <i>Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i>] ISBN: [Insert original number, if any, in format 978-1-60815-389-3]</p>	<p><i>Handbook of International Quality Control, Auditing, review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2018 Edition</i> ISBN: 978-1-60815-389-3</p>
<p>Contact <a href="mailto:permissions@ifac.org">permissions@ifac.org</a> for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل بـ <a href="mailto:permission@ifac.org">permission@ifac.org</a> للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>